

مالي، التعدد الإثني والتحدي الأمني:
دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012
Mali, Multi-ethnic and Security Challenge
A study in conflict chronology from 1963 to
2012

أحمد إيدابير .

قسم العلوم السياسية / المركز الجامعي لتامنغست
ahmed-edaber@outlook.fr

الملخص:

تعد إفريقيا قارة التعدد والتنوع، وذلك من حيث ثقافتها والجماعات الإثنية والتي تكاد لا تخلو دولة منها إلا وتضم ضمن تركيبها البشرية عرقيات مختلفة، فقد باتت إفريقيا تعاني ومنذ زمن بعيد من النزاعات الداخلية طويلة الأمد والتي تمثل أغلب النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، وغالبا ما تكون بين جماعتين اثنتين أو أكثر، أو جماعة إثنية ضد سلطتها المركزية، وهذا الطابع الأخير هو ما يمثل أهم ما يحدث في الساحل الإفريقي وبالضبط في جمهورية مالي، إذ تعاني هذه الأخيرة من تمرد ما إن يخمد لفترة، سرعان ما يعود للظهور من جديد، بين التوارق في الشمال والحكومة المالية، لذلك تحاول هذه الورقة دراسة علاقة التعدد الإثني بالأمن وتسليط الضوء على الأحداث التي جرت في جمهورية مالي سنة 2012 وانتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة قبل التدخل الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: الإثنيات، العرقيات، الجماعات الإرهابية، الأمن المجتمعي، المعضلة الأمنية المجتمعية، النزاع الداخلي.

Summary:

Africa is a continent of diversity, in terms of its cultures and ethnic groups. Since a long time, Africa suffers from long term internal conflicts during the post Cold War era. The nature of these conflicts varies between a conflict between two or more ethnic groups, or an ethnic group against the central authority. The latter is that type of conflict happening in the Sahel, exactly in the Republic of Mali. Recently, Mali suffers from the Touareg's rebellion in the north against the central government. Therefore, this paper examines if there is a correlation between security and multiculturalism. It also spots

light on 2012 events in Mali and the spread of terrorist groups in the Sahel before the intervention of France.

Key words: ethnicities, terrorist groups, community security, community security dilemma, internal conflicts.

=====

مقدمة:

تعقدت أزمة منطقة الساحل الإفريقي في الفترة الأخيرة التي تلت الانقلاب على السلطة في مالي وتزايد انتشار الأسلحة الناجمة عن الحرب الليبية، حيث أصبحت المجموعات المتطرفة في المنطقة أقوى من أي وقت مضى من حيث العدد ونوعية السلاح، لدرجة أن المنطقة أصبحت توصف بأفغانستان إفريقيا، قبل التدخل الفرنسي بعملية سارفال، وبالتالي أصبحت جمهورية مالي بوصفها الحلقة الأضعف في المنطقة، تعاني في تلك الفترة من أزمات سياسية متعددة الأبعاد، منذ التمرد الأخير للتوارق في 17 جانفي 2012 وبعده الانقلاب العسكري في 22 مارس 2012، الذي أطاح بنظام الرئيس "أما دو توماني توري"، فهذه الدولة شهدت انفصالا تاما بين شمالها وجنوبها منذ سيطرة حركة تحرير أزواد (المشكلة تماما من التوارق)، مدعومة في أحيان كثيرة ببعض الجماعات المسلحة ذات التوجه السلفي على الجزء الشمالي من البلاد إلى غاية التدخل الفرنسي واسترجاع المدن الرئيسية في الشمال. فقد أصبحت مالي تعاني من مشكلة أمنية حقيقية إلى غاية كتابة هذه السطور، فعلاوة على مشكلة التوارق، أصبح هناك تهديد من نوع آخر، والذي يتمثل بالأساس في المجموعات الإرهابية والتي سيطرت منذ ذلك الانقلاب على الناحية الشمالية لمالي، وما يزيد الأمر تعقيدا هو ارتباط كل تلك الفصائل المسلحة فيما بينها من جهة، وتحالفها مع الجماعات الإجرامية المنظمة من جهة أخرى، وكل ذلك في ظل فشل البنى المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية بل والمنظومة العسكرية أيضا في مالي، وفشلها في بناء دولة قائمة على الحكم الرشيد، ورفض التهميش، وأnsنة التنمية واستدامتها، وبناء منطق العدالة التوزيعية، بالإضافة الى تكريس فلسفة المواطنة والهوية الوطنية.

في هذا السياق لعل ما حدث في جمهورية مالي في تلك الفترة يعكس لنا علاقة التعدد الإثني بالأمن، إذ يمثل تمرد التوارق كونهم إثنية من الإثنيات الحية في مالي ومطالبتهم بالانفصال تهديد أمني مباشر لسلامة وأمن التراب المالي، وخاصة بعد ارتباط ما يعرف بحركات التحرير بالتنظيمات المسلحة الأخرى والتي توصف بأنها جماعات إرهابية، والتي اتخذت من شمال مالي عرينا لها وهو ما زاد الطين بله إذ أصبحت تلك المنطقة قبل التدخل الفرنسي ملاذا للإرهاب، والمهربين المتورطين بما يعرف بالجريمة المنظمة في الساحل والصحراء.

1 ادبيات الدراسة:

وقد لفت انتباهنا بصدد هذا الموضوع مجموعة من الدراسات التي تناولت قضية التعدد الإثني، وأيضا المشكلة الأمنية في مالي ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مقال تحت عنوان: "الصراعات الإثنية، هل هي صراعات المستقبل؟ أو كيف يمكن تجنب الصراعات الإثنية؟" وهي مقالة نقاشية وردود على أطروحة "جيري مولر" في عدد مجلة "فورين افيرز" (أفريل 2008 م) عن مستقبل القوميات الإثنية في القرن الواحد والعشرين. وهو مقال مهم في دراسة العلاقة بين التعدد الإثني والنزاعات وأيضا مقال لـ "الموساوي العجلوي" تحت عنوان: "التداعيات الأمنية للحرب في مالي على دول المنطقة: الحركات السلفية والجهادية في الساحل والصحراء"، إذ يرى الكاتب أنه يمكن لتداعيات الحرب الجارية في المنطقة أن تعيد إنتاج السيناريو الأفغاني والباكستاني خاصة بالنسبة للجزائر وموريتانيا، فالآلاف من عناصر حركة أنصار الدين والتوحيد والجهاد سينكفئون نحو الجنوب الجزائري حيث توجد نفس الإثنية (التوارق والقبائل العربية)، والتضامن القبلي يفرض نفسه في مثل هذه الحال كما هو الأمر مع قبائل البشتون في أفغانستان وباكستان.

وهناك مذكرة لـ "نييل بوييه"، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، لنيل شهادة الماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2009.

وتتضمن جذور النزاع في مالي بالتركيز على السنوات الأولى لهذا النزاع وخاصة سنوات التسعينات من القرن الماضي

II إشكالية الدراسة:

-هل أزمة التوارق في مالي تعود إلى غياب لتوافق وطني، أو نتيجة لعامل الإثنية؟ وما علاقة هذا بالمشكلة الأمنية التي تعاني منها جمهورية مالي في المرحلة الأخيرة؟ ومن هذه الإشكالية نُصيغ الفرضيتين التاليتين:

_ أزمة التوارق في مالي هي فعلا نتيجة لعدم وجود توافق وطني وليست نتيجة لعامل الإثنية.

_ أزمة التوارق في مالي من الأسباب المباشرة للمشكلة الأمنية في مالي.

III المناهج المستخدمة في الدراسة:

للولوصول إلى الحقيقة من خلال الدراسة العلمية لا بد من انتهاز منهج ملائم للموضوع محل الدراسة، كفيل بالإحاطة بالحقيقة من جميع جوانبها، وعليه يمكن الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك عند الحديث عن ظاهرة الإثنيات وشرح مفومها، وأسباب ظهورها والعوامل التي تتحكم فيها، كذلك يمكن استخدام المنهج التاريخي لأنه يهتم بإدخال الظروف المحيطة بميل الظاهرة واختفائها وتفسير ذلك.

كذلك يمكن الاعتماد على المنهج المقارن الذي يعتبر المنهج المهيمن على الدراسات السياسية، وهذا راجع إلى الطبيعة الحركية والمركبة للظواهر السياسية، فهو قادر على تقديم تحليلات متباينة شكلا ومتقاربة مضمونا، واستخدامه هنا من أجل استقصاء التحولات الجديدة، والوقوف على العوامل التي أدت إلى التصعيد والى الحل ثم مقارنة الأزمة أو مشكلة الطوارق والحكومة المالية بغيرها من الأزمات.

وهناك منهج آخر يعتبر مهما في دراسة الأزمات وهو المنهج الفينومينولوجي الذي يعنى بدراسة الظواهر المركبة، وهذا المنهج يفرضه حقيقة أن الأزمة بين الطوارق والحكومة المالية هي ظاهرة مركبة. ومن خلال هذا المنهج يمكن التعرض لهذه الأزمة (عوامل وفواعل) كل على حدة بتفكيك تحليلي يهدف للتعمق في تحديد

الضرورة لتكون نظرة كلية تركيبية سليمة وشاملة لجميع العناصر ولإدراك الأهمية النسبية لكل منه.

أولا - في تحديد مفهوم الإثنية :

في شأن تعريف الإثنية، فإن إيجاد تعريف محدد لهذه الظاهرة صعب المنال، وذلك لتعدد التعريفات المطروحة بصدده، إلا أنه لكي نطلق على جماعة ما مجتمعا إثنيا لا بد من تلاقى المعايير التالية :

-لابد للجماعة من اسم وذلك ضروري لأنه الرمز الشخصي للجماعة لأن افتقار الاسم يعكس هوية جماعية غير مكتملة التطور .
-الاعتقاد الراسخ في أصل مشترك الذي يربط ميزة الجماعة فيما بينها، والاشترار في تراث واحد، وهو غالبا ما يكون أساطير تتناقلها الأجيال.
-التاريخ والذي يمثل المذكرة الجماعية التي ترصد الإلهام الفكري للجماعة وهذا التاريخ غالبا ما يكون سببا في الشعور والإحساس بالماضي والمصير المشترك.

-الاشترار في ثقافة واحدة تقوم علي توليفة من اللغة والدين والقوانين والعاتات والمؤسسات والزي والموسيقى والحرف والمعمار والطعام، ولابد للجماعة من أن تشعر بالارتباط لإقليم محدد قد تتوطن وقد لا تتوطن فيه .
-لابد للأفراد أن يفكروا في أنفسهم كجماعة تسعى لتأسيس مجتمع إثني بمعنى الإحساس بإثنتيتهم المشتركة، فالجماعة لابد وأن تكون مدركة لذاتها، ولابد أن تكون متضامنة، فهذا الأخير يحدد قوة تماسك الجماعة¹ وهذا ما أكده عالم الاجتماع البريطاني " أنطوني سميث، Anthony Smith " الذي عرف الإثنية "بأنها مجموعة السكان لها أسطورة الأصل المشترك، تتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة².

والثابت في الغالب الأعم أن هذه الجماعات تتقدم بمطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه

المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد كنوع من التخصيص التعويضي عن غياب المكاسب السياسية، وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال، بمعنى أن قوة الجماعة الإثنية وتشعب الهويات التي تجمع بين أفرادها يصل بها إلى مرحلة من التنظيم في الغالب ما يؤدي إلى حالة تقرير المصير أو الانفصال عن إقليم الدولة. وهذا هو ما تطرحه المجموعة الإثنية بزعامة تارقية في شمال مالي ولفهم حيثيات الأحداث الحالية يجب الرجوع إلى كرونولوجيا هذا النزاع القائم بين التوارق* والحكومة المالية .

تشهد جمهورية مالي منذ أن استقلت عن الاستعمار الفرنسي ما يعرف بتمرد التوارق، الذين في كل مرة يحملون السلاح ضد حكومتهم معلنين تمردهم عليها.

_فما هي قضية التوارق في مالي وما هي أسبابها ؟

ثانياً – كرونولوجيا أزمة التوارق في جمهورية مالي:

تعد مالي من الدول المركبة عرقياً وهذه الميزة تتصف بها معظم الدول في القارة الإفريقية، حيث تتكون من العديد من الإثنيات وهو ما جعلها عبارة عن فسيفساء من الأعراق تعيش في كنفها فمعظم السكان في مالي من الأفارقة الأصليين، ويكوّن الفولان وأقاربهم التكرو أكبر مجموعة سكانية في مالي، وينحدر أصل الفولان من الأفارقة والبيض، أما المجموعة الثانية من حيث الحجم فهم الماندينجو، وينقسمون إلى ثلاث مجموعات ثانوية هي: البمبارا والمالكين والسوننكي، كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي الدوجن والسغاوي والفلتايك، وتشكل العناصر البيضاء 5% من مجموع السكان وهم العرب والأوروبيون والفرنسيون خاصة المغاربة والطوارق، وتشكل مجموعة الماندي mande نحو 50% من إجمالي سكان مالي، أما البول peul فنحو 17%، والفولتايك نحو 12%، والسغاوي نحو 6%، والتوارق والعرب نحو 10%، والمجموعات العرقية الأخرى نحو 5%، ويبلغ تعداد سكان مالي 15.4 مليون نسمة،

وفقاً لمؤشرات العام 2010، ويُقدر معدل النمو السكاني فيها بـ 2.6%، مقارنة بـ 3.6% في جارتها النيجر. علماً بأن المعدل العالمي هو 1.09%.³

وقد شهد غرب إفريقيا عدة ممالك ومن أقدمها مملكة {السونينكي، الهاوسة، السونغاي، برنو.....} ومملكة غانا التي قامت على أنقاضها مملكة مالي⁴.

وفي نهاية القرن التاسع عشر أخضع الفرنسيون هذه المنطقة التي أصبحت مستعمرة فرنسية، وفي عام 1904 سميت بالسودان الفرنسية، وفي عام 1920 أصبحت جزءاً من الإتحاد الفرنسي، استقلت كل من الجمهورية السودانية والسينيغال عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 باسم فدرالية مالي، وعندما انسحبت السينيغال بعد ذلك بشهور قليلة، تم تغيير تسمية الجمهورية السودانية الي مالي⁵.

تعود قضية التوارق إلي بدايات الاستقلال، فمنذ عام 1958 صعدت احتياجات قوية من معظم سكان أزواد ترفض تقسيم الصحراء، وكان على السكان الشمال أن يصوتوا إما بالبقاء تحت السيادة الفرنسية، أو تقسيمهم إلي شتات بين دول الجوار، ولا يوجد حل ثالث، كما يقول الباحث التارقي "المختار أق عبد الرحمان" المقيم في نواكشوط، ويضيف "وافق التوارق على الانضمام إلي مالي والنيجر، مفضلينها على السيادة الاستعمارية أملاً أن يتفاهموا مع الأفارقة بعد رحيل الاستعمار، وهو الوعد الذي تحصلوا عليه من الحكام الماليين، إذا ما صوتوا بالبقاء معهم، وعندما استقلت مالي، أصبح "موديبو كيتا" رئيساً لجمهورية مالي بعد استقلالها عام 1963 أخذ في تطبيق مبادئه المتطرفة (السائدة حين ذاك في المنطقة) فكان أول قرار أصدره القضاء على الزوايا، وكل فكر إسلامي يحول دون تطبيق المبادئ الاشتراكية، وكان العلماء التوارق والأفارقة على حد سواء أول من عارضة هذا المشروع الذي يحاول به كايثا القضاء على الهوية الإسلامية للماليين، فكان أن أمر باعتقال كل معترض وتصفية جميع المناوئين لمشروعه من دون تفريق⁶، ونتيجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي حدثت في مالي، فقد تدهورت الأحوال في هذه الدولة، كما أن استمرار الرئيس في سياسة الاشتراكية التي لم يطبق فيها الديمقراطية في البلاد، أدت الي الإطاحة به في انقلاب عسكري قادة

الملازم "موسى تراوري" في 1968 وأزاح كايّتا من السلطة وعطل الدستور وتولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى كون حكومته في سبتمبر 1969، وتولى رئاستها ومن ثم، تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974 والذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي بزعامة "موسى تراوري"، وتضمن الدستور الدعوة إلى انتخاب رئيس الدولة، وهيئة تشريعية، وأنشأ حزب الإتحاد الديمقراطي لشعب مالي، وأعيد انتخابه في 1979 إلى غاية 1991، وبالرغم من إعلان "تراوري" الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية، إلا أنه لم يف بوعوده واستمر في حكمه العسكري، مما زاد الأمور خطورة بأشدد قوى للمعارضة التي تطالب بالديمقراطية، وفي 26 مارس 1991، جرى انقلاب بقيادة الكولونيل " أمادو توماني توري " الذي مهد الطريق لقيام انتخابات ديمقراطية والتي أتت بـ : "ألفا عمر كوناري" وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "ألفا عمر كوناري " ولدى انتخابه عام 1997 سار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد وفي 2002 خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس " أمادو توماني توري " *، والذي حصل على نسبة 64.4 بالمئة من إجمالي الأصوات (07) وأعيد انتخابه عام 2007، وبقي في الحكم في انتظار الانتخابات التي كانت مبرمجة في افريل 2012.. إلى أن قام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة الكابتن " أمادو سانوغو " بانقلاب للإطاحة بحكم " أمادو توماني توري " في 22 مارس 2012 ليصبح ديان كوندا تراوري رئيسا للفترة الانتقالية إلى أن يتم تنظيم انتخابات رئاسية في مالي، والتي لم تجر إلى حد كتابة هذه السطور.⁷

وبعد عرض هذه الأحداث لانتقال السلطة نعود إلى فترة التقسيم العشوائي للحدود من طرف الاحتلال الفرنسي الذي لم يراع خارطة توزيع الأقليات والأثنيات، وهو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها بذور الانقسامات والأطماع الخارجية، وهو ما انعكس على تلك المجتمعات والقبائل والتي من ضحاياها شعب التوارق بحيث وجدوا أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة وهي (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينا فاسو)، فكانت أول نتيجة لاستقلال دولتي مالي والنيجر، هي

التفرقة بين قبائل التوارق على طول الخطوط الطبيعية للدولتين، فهو ما حد بقبائل التوارق للتفكير في إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولتي مالي والنيجر، وهو ما أدى إلى قيام العديد من التمردات ضد الحكومة المركزية منذ ستينات القرن الماضي.

ولقد كانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق التوارق، وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين، بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في " تشين تبراضين" في 07 ماي 1990، ومنذ ذلك الوقت دخل التوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت حوالي عشر سنوات قادها عدد من الحركات.⁸، وبعدها بدأت عمليات مسلحة أخرى وذلك بالاستيلاء على مدينة " منكا" في 26 جوان 1990 ثم الاستيلاء على قاعدة " تايكاري" وذلك للترود بالأسلحة، وتمكنت الحركة من بناء ثلاث قواعد عسكرية وهي " تايكاري"، وهي على بعد 400 كيلومتر من مدينة غاو، وقاعدة " بروسا" على بعد 250 كيلومتر من مدينة كيدال، وقاعدة "إن أغرغر" على بعد 200 كيلومتر من مدينة كيدال وتقول الحركة أنهم استطاعوا إلحاق الضرر بالجيش المالي، وامتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأروادية " تمبكتو"، "غاو" بعدما كانت تشمل قبائل " أضاغ إيفوغاس"، لتمتد إلى قبائل عربية وتارقية أخرى، وبعد هذه الهجمات التي قامت بها الحركة، أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع، حيث استعملت كل أنواع الأسلحة لإسقاط هذه القواعد.⁹

ويذكر أنه من الصعب وضع تحديد بداية التمرد في مالي والنيجر في الأشهر الأولى نظرا للنتكتم والحصار الإعلامي الذي فرضه نظامي مالي والنيجر، وسرعان ما تطور النزاع حتى تدخلت بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر والسنغال، والإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة مثل "اتفاق تمنراست" بالجزائر، بين المتمردين التوارق وحكومة موسى تراوري في جانفي 1991، والذي استكمل بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاق الأول.¹⁰ ودعت تلك الاتفاقية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وإلغاء بعض المواقع العسكرية بالإضافة إلى خلق لجنة لإنهاء العداوات، فالحكومة

الانتقالية التي تلت النظام الدكتاتوري في 1991، لموسى تراوري، واصلت المفاوضات مما أدى إلى عقد ميثاق وطني في 1992، واتفاقية سلام ثانية،¹¹ في أبريل بين الحكومة الانتقالية المالية برئاسة الملازم الأول-الكولونيل "أما دو توماني توري" وممثلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد (MFUA)، التي كانت تطالب بالأساس بوضع خاص مميز في المناطق الشمالية الأزوادية.¹² وهذه الاتفاقية أدت في البداية إلى إنهاء التمرد، وضمنت إدماج التوارق في الجيش المالي، والخدمات العمومية، بالإضافة إلى مشاريع خصصت لأولئك الذين لم يرغبوا في الالتحاق بالجيش، ولكن على الرغم من هذا إلا أن عداوات بين القوات الحكومية وبعض المجموعات المتمردة ما زالت متواصلة،¹³ كنتيجة لعدم رضا أحد الأطراف أو تدخل القوى الخارجية وتحريض طرف ضد آخر، وهو ما زاد في عمر القضية وأطال أمدها إلى غاية توقيع اتفاق السلام 1995 وهناك من يقول بداية مفاوضات أدت إلى إتفاقية السلام الثالثة 1996، وانتهى التمرد بالكامل وحطمت أسلحة المتمردين في نيران السلام.¹⁴ وتم الإعلان عن نهاية الاشتباكات المسلحة بين الحركات الأزوادية وقوات الحكومة المالية، واستمر الحال هكذا إلى غاية 2005.¹⁵

وظلت هذه الحالة سائدة في المنطقة إلى أن بدأت الأحداث هناك تدل على اندلاع رابع تمرد للتوارق في ماي 2006، بعد الهجوم على موقع عسكري بـ "كيدال" و" منكا" من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير، وقد جاءت ردا على تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد التوارق، من طرف عناصر من قبيلة " كل آضاغ"، بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين " إبراهيم أقر بهنغا" و" الحسن فغاغا"، الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم تارقي آخر وهو " إباد أقر أغالي" وفشل فيها بإقناع الرئيس أما دو توماني توري بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الاثنين في 22 ماي 2006 في قصر كولوبا الرئاسي.¹⁶

بدأ التمرد بهروب العديد من زعماء التوارق السابقين من الجيش المالي، ويسرعة أنتظم أفراد التحالف الديمقراطي لـ 23 ماي من أجل التغيير في مرتفعات "

تغرغار" أين لم يكن بمقدور الجيش المالي التحرك هناك.¹⁷ وانتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع اتفاقية السلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد الطوارق، وعلى أية حال هذه الاتفاقية، رفضها البعض ممن كان يرى أنها إعادة للميثاق الوطني في 1992، الذي لم ينتج عنه شيء ولم يدم طويلا، إذ أنها تدعو إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمناطق الشمالية، وأيضا دمج متمردى التوارق في الجيش النظامي المالي كما دعا التحالف الوطني إليه، ومن جهة أخرى فكلا الاتفاقيتين تضمنت انسحاب الجيش الشمالي ولكن دون جدوى.¹⁸ ولكن وكما في المرات السابقة اضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى بـ "بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون التوارق على مركز عسكري للجيش المالي وهو ما شكل خرقا لاتفاقية الجزائر¹⁹.

ذلك أن مجموعة منشقة تابعة لـ "إبراهيم أق بهنغا"، عادت في 2007 لحمل السلاح ضد السلطات المالية وشنّت هجوما على موقع "تين زواتين" حيث خطفت 23 عسكريا، وقامت قوات الجيش المالي والنيجيري بتعقب فلول هذه الجماعة، وقادت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة المتمردة، ما أوقع في كثير من الأحيان خسائر بين المدنيين العزل وهو الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR)، في تقرير لها صدر في أوت 2007 نبهت فيه نظام "مامادوطانجا" من ارتكاب جرائم في حق السكان المحليين. وفي سنة 2009 سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين، وفي 2010 أعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية.²⁰ وبعدها بحوالي سنة توفي "إبراهيم أق باهنغا" في أواخر صيف 2011 وذلك إثر حادث تسبب في موته. وهكذا وضعت الحرب بين الجانبين أوزارها لكن إلى حين، لأن بعض الفصائل المتمردة، التي كانت تعتبر الاتفاق مجحفا ودون سقف مطالبها، لم تتجاوب مع هذا التوجه، ولذلك تجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ بالهجمات الصاعقة التي شنتها "الحركة

الوطنية لتحرير أزواد" (MNLA)، على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء 17 يناير 2012م، وهي "منكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر، و"تسليت" على الحدود مع الجزائر، وبعد ذلك جاء الدور على مدينة "أغلهوك" وهي مدن تقع في محافظتي "كيدال" و"غاو".²¹ وهذا التمرد هو تمرد جزئي غير شامل لجميع التوارق، فكثير من قبائل التوارق لا يدعم هذا التمرد، ولكنه يعد أخطر من سابقه لأمر:

_ أولها: أن مطلب بعض المتمردين (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) هذه المرة ليس تحسين أوضاع مناطقهم فقط، ولكن فصل المناطق الشمالية كلها عن الدولة، تحت اسم جمهورية أزواد، وتحظى هذه الحركة برعاية دولية.

_ ثانيا: أن هؤلاء المتمردين مسلحون بأسلحة متطورة قد تفوق أسلحة الجيش النظامي بشهادة الخبراء، وهي أسلحة استولوا عليها من ليبيا التي كانوا يقاتلون فيها عن القذافي، بل وكانوا يمثلون نواة وخلصه الجيش الليبي، وبعض هؤلاء له أكثر من عشرين سنة في الجيش النظامي الليبي، فبعد اشتداد الوضع في ليبيا تخلوا عن القذافي واتجهوا بجميع ما معهم من أسلحة ومعدات إلى شمال مالي.

_ وثالثا: استيلاؤهم الفعلي على جميع المناطق الشمالية، فأقليم "كيدال" و"غاو" و"تمبكتو" كلها تحت السيطرة العسكرية الفعلية لهذه الجماعات.²²

بدأت الأحداث الأخيرة من تمرد التوارق بهجوم شنه المقاتلون التوارق على حامية للجيش المالي، في 17 جانفي 2012، حيث طوق التوارق قاعدة للجيش بمركبات رباعية الدفع، مثبت عليها رشاشات ثقيلة، ذات قوة نارية غزيرة، كما استخدم المسلحون في هجومهم الصواريخ المضادة للدروع، ومنظومة من الأسلحة الخفيفة وأجهزة اتصالات متطورة، أحضروها من الكتائب التي كانوا يقاتلون فيها داخل ليبيا، ويقود هذه الحركة الضابط السابق في الجيش الليبي العقيد " محمد أقر ناجم" فالركيزة القتالية للتنظيم تتمثل في التوارق العائدين من ليبيا، الذين درّبهم نظام القذافي، على مدى سنين طويلة، ليكوّنوا قوة النخبة في جيشه، حيث كانت ثقته بولائهم تتقدم على ثقته بالليبيين أنفسهم، وتمثل الحرب الراهنة في أزواد، رابع احتجاج مسلح يقوده التوارق منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960.²³

ففي يوم 17 يناير 2012 فوجئ مالي، وخاصة سكان دائرة منكا التابعة لإقليم غاو بدخول هؤلاء المتمردين المدججين بالسلاح مدينتهم وانسحاب الجيش النظامي منها، ثم تتابعت وتيرة الهجمات المسلحة على البلدات الشمالية بشكل ملحوظ، وكان من أكثرها تأثيراً الهجوم على مدينة "أغلهوك" التابعة لأقليم "كيدال" وما نتج عن ذلك من ذبح عدد كبير من الجنود النظاميين - يتراوح العدد بين 70 و150 حسب الروايات - وذلك بعد نفاذ ذخيرتهم، ثم محاصرة قاعدة أمشاش في "تسليت" والسيطرة عليها، وهي قاعدة إستراتيجية جدا في المنطقة، وقد طالب بها كثير من القوى الغربية، وخاصة فرنسا وأمريكا، ولكن السلطات المحلية كانت ترفض، وبها مطار عسكري دولي، وبعد سقوط "تسليت" حاصر المتمردون مدينة كيدال لمدة أسبوعين وقطعوا المدد بكل أنواعه عن الجيش النظامي.

يعرض البيان الذي صدر عن وزارة الدفاع المالية إثر المعارك التي دارت بين الجانبين، ما سماه بالخسائر الفادحة، فقد تكبد المهاجمون 35 قتيلا وعددا من الجرحى وتدمير آليات في "أغلهوك" بينما بلغت تلك الخسائر في "تسليت" 10 من القتلى وتدمير سيارات المهاجمين بينما لا تتجاوز خسائر الجيش الحكومي قتيلا واحدا و7 من الجرحى في "أغلهوك"، ومقتل جندي آخر و3 جرحى في تسليت، أما الجهة التي تقف وراء هذا الانبعاث لأعمال العنف، فتقول بعض المصادر في الجيش المالي: أن هذه الهجمات قد وقعت بقيادة ضابط فار من الجيش المالي، وهو القائد "إمبام أوق موسى" Mbam Ag Moussa، الذي سبق له أن قام بقيادة هجمات مشابهة سنة 2006، وكانت هذه القوات تتمركز في مدينة "زاكا"، قرب الحدود الجزائرية، إلى جانب عنصر المباعثة، فقد تحدثت التقارير الواردة من مسرح الأحداث عن الدقة والشراسة اللتين صبغتا العمليات، وهو ما دفع العشرات وربما المئات من الجنود الحكوميين إلى الفرار بملابس مدنية واللجوء للبلدان المجاورة لمالي²⁴.

بحيث فاجأ تسليح ومستوى تدريب مسلحي جبهة تحرير أزواد، قوات الجيش المالي التي تراجعت في أكثر من جبهة تاركة الأرض والسكان لقوات

المعارضة...²⁵، وقد وصلت أصداء الهجمات إلى العاصمة... وبخصوص الأسباب الكامنة وراء تجديد أعمال العنف بهذه الحدة، وفي هذا التوقيت بالذات، فقد طرح المراقبون في المنطقة عدة فرضيات للإجابة عن التساؤلات المطروحة بهذا الخصوص، ومن أهم التفسيرات:

_ اختارت الحركة هذا التوقيت لتفجير الأوضاع، ودفع الوضع إلى حافة الهاوية على خلفية الانتخابات الرئاسية التي كان ينتظر إجراؤها ما بين 29 و30 جانفي أفريل 2012، وذلك لإحراج أو إضعاف موقف السيد "أماو توماني توري"...
_ ومن جانب آخر رياح التغيير العاصفة التي أخذت تهب على المنطقة من الجانب الآخر من الصحراء منذ انطلاقة "الربيع العربي"، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تحولات سياسية، قد تكون غائرة وبعيدة المدى.

وهناك من يعزو دوافع هذا التجدد إلى سوء إدارة الحكومة المالية لملف التمرد في شمال وشرق البلاد، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي كانت قد طرحت في حينه، باعتبارها جزءا من الحل²⁶.

_ يدعي بعض قيادات المتمردين بأن مبالغ طائلة صرفت دون جدوى، لأنها كانت تعود لتستقر في جيوب بعض المسؤولين في العاصمة على حساب المناطق التي يعدونها منسية في الخطط التنموية التي تنفذها الحكومة، أما "حركة تحرير أزواد" فقد عدت استعدادات الحكومة بأنها بمثابة إعلان للحرب، وتشير بهذا إلى عمليات إعادة انتشار الجيش الحكومي في المناطق التي كان يتمركز فيها المقاتلون السابقون للحركة في الفترة التي سبقت هجماتها، وبالتحديد في "تين زواتين"، وهي الخطوة التي نتج عنها تشتيت مقاتلي الحركة الذين كان قد تم تمركزهم في مناطق تقع قرب الحدود الجزائرية، وقد رأيت فيها القيادة "التارقية" نوعا من الاستقرار غير المبرر من قبل الحكومة المالية وتنصلا من الاتفاقية الأخيرة التي كان قد تم التوقيع عليها²⁷.

ولهذا أعلنت تمردا لتجد قوتها وتمدها في منطقة صحراوية شاسعة ما بين مثلث "كيدال"، و"غاو" و"تومبكتو" التي تمثل ثلثي مساحة مالي الإجمالية، عجزت السلطة المركزية في باماكو عن مراقبة هذا الفضاء الصحراوي الذي تصل مساحة

إلى 800 ألف كيلومتر مربع، لكن في الوقت ذاته يفقد للقوة البشرية التي لا تتعدى عشر سكان مالي، ويشكل بسيط فإن الدولة المالية التي تصنف ضمن الدول الفاشلة والهشة لا تمتلك القدرات البشرية والمادية لمراقبة هذه المساحة الواسعة، ويكفي أن نعلم أن ما بين باماكو العاصمة ومقر القيادة العسكرية الذي يراقب الشمال في منطقة غاو مسافة تتعدى 1400 كيلومتر، هذا الضعف هو الذي جعل مجموعة من الضباط الصغار في ثكنة عسكرية قريبة من العاصمة باماكو تقوم بمسيرة احتجاجية، تحولت إلى انقلاب عسكري يومي الأربعاء والخميس 21، 22، مارس 2012، على الرئيس أمادو توماني توري²⁸، والباعث لهذا الانقلاب هو إنكار الجيش بل وجميع أفراد الشعب لكيفية إدارة التمرد، واتهام الرئيس المخلوع أمادو توماني توري بالعجز وعدم الصرامة في مقاومة المتمردين، واتهامه بالتواطؤ مع المتمردين، وبذلك أصبحت مالي تواجه أزمة المتمردين في الدولة، وما ترتب عليها من تهديد المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بفرض حظر اقتصادي شامل، مع التلويح بالتدخل العسكري لفرض العودة إلى الوضع الدستوري للبلاد. واستغل المتمررون هذا الفراغ الحاصل في الدولة فسيطروا على مدينة "كيدال"، يوم الجمعة 29 مارس 2012، وعلى دائرتي "أنسونغو وبوريم التابعين لإقليم "غاو" في اليوم نفسه، ثم على مدينة غاو في اليوم التالي السبت 30 مارس 2012، وواصلوا تقدمهم نحو الجنوب فاحتلوا دائرة "دونتزا" التابعة لإقليم "مويتي"، وبالسيطرة عليها أعلنوا نهاية عملياتهم المسلحة، لأنهم على حد تعبيرهم توصلوا لتحرير كامل أرضهم منادين بإقامة دولة أزواد التوارقية على أرض الإقليم، والانسلاخ عن جسم الدولة المالية، وقالت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في بيان على موقعها الإلكتروني، أنها قررت "باسم الشعب الأزوادي الحر" بشكل لا رجعة فيه إعلان استقلال أزواد، وأكدت الحركة في بيانها، "اعترافنا بحدود دول الجوار واحترامها" و"الانخراط الكامل في ميثاق الأمم المتحدة²⁹. وأما الانقلابيون فرغم شعبيتهم وتأييد الشعب كله تقريبا لصنعهم، إلا أنهم اضطروا تحت وطأة الضغوط الدولية للتراجع والتنازل عن السلطة، بعد التوصل إلى حل وسط مع المجموعة

الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " إكواس" يقتضي أن يقدم الرئيس المخلوع استقالة رسمية من منصبه، ويتولى رئيس مجلس الشعب البروفيسور " ديانكوندا تراوري" منصب الرئاسة بالنيابة وفقا للدستور، ويتم تعيين رئيس وزراء بصلاحيات كاملة لإدارة الوضع الحالي، الأمر الذي تم أيضا بتعيين الدكتور الشيخ " محمد عبدالله سعاد" الشهير باسم "موديبو ديارا"، رئيسا للحكومة الانتقالية³⁰، إلى أن يتم إجراء انتخابات لتحديد الرئيس الجديد لدولة مالي والتي لم تجر لحد كتابة هذه الأسطر.

ثالثا - مالي ومشكلة الجماعات الإرهابية

علاوة على مشكلة التوارق في مالي، والتي ظهرت مجددا بقوة في 2012، وبالموازاة مع أن مالي قد دخلت في فراغ سياسي بعد الانقلاب الأخير الذي قام به البعض من الجنود بقيادة الكابتن "أما دو سانوغو"، فإنها وزيادة على التهديد الأمني الذي تمثله الجماعات المطالبة بالانفصال، فإن ارتباطها بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وبعض الحركات الجهادية، إضافة إلى تلاقي مصالح المجموعات الناشطة في تهريب السلاح والبشر والجريمة المنظمة - وخاصة مع الانكشاف الذي نتج عن التدخل الأخير في ليبيا- والمجموعات الإرهابية، بمصالح الجماعات السياسية المسلحة، كل ذلك وضع الأمن بشتى أبعاده ومستوياته في مالي، أمام تحد غير مسبوق من ناحية الأخطار التي أضحت محدقة بها وعلى منطقة الساحل والصحراء بالكامل.

عموما سعدت الظاهرة الإرهابية على الساحة الساحلية والصحراوية بشكل واضح مع مطلع الألفية الجديدة، وكانت البداية من بداية شمال إفريقيا³¹، فمع مطلع الألفية الجديدة بدأت هذه الجماعات في توسيع أهدافها باتجاه المناطق الصحراوية التي كانت تنعم بالأمن سابقا، ولتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل والصحراء، والمصالح الغربية هناك، وفي سبتمبر 2006 أعلن تنظيم القاعدة رسميا انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للشبكة العالمية، ليليه في 26 جانفي 2007 إعلان التنظيم تغيير اسمه، ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI، واليوم من الواضح أن الانتشار الجغرافي الذي أصبح يتمتع به هذا التنظيم يطرح تحديا حقيقيا على الدول من المغرب إلى موريتانيا، النيجر وبالأخص مالي وكامل

المنطقة الساحلية الصحراوية حيث باتت التفجيرات هنا وهناك تحمل بصمات تلك التي تقع في الجزائر وذلك قبل التدخل الفرنسي بعملية سارفال³².

فالأحداث التي أنتجها المشهد المالي منذ 2012 إلى قبيل التدخل الفرنسي أثبتت تحول المنطقة الممتدة من شمال القارة حتى أواسطها إلى تربة خصبة لتفريخ وتحضين الجماعات الإرهابية في ظل الفراغ الذي تركته الحكومات والأنظمة الضعيفة غير القادرة على توفير الإمكانيات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة الآخذة في الصعود تدريجياً³³.

ولعل ما شجع المجموعات الإرهابية والإجرامية لجعل من شمال مالي الملجأ والمهرب، هو عدم انضباط الحكومة المالية وضعف جيشها بتغاضبها عن هذه المنطقة بعد اتفاق السلام الموقع مع فصائل التوارق بوساطة ورعاية جزائرية سنة 1992، فهذا كانت له أثاره أيضا في تخلي الحكومة المالية عن المنطقة يعني خلق جو من الفراغ ميزه غياب شبه كلي للإدارة والمؤسسات الأمنية والعسكرية في شمال البلاد، وهو ما منع وجود نخبة سياسية ولا مؤسسات للمجتمع المدني مسؤولة، بل فقط مجتمع معسكر شجع على انتشار شبكات مافياوية عديدة، وانفجار أزمات مسلحة تورط فيها المتطرفون من كل الأطراف، هذا لا يعني أن السلام لعب دورا سلبيا، لكن كان من الضروري إيجاد حلول وبدائل لانسحاب الجيش المالي من المنطقة، وهو ماتدركه اتفاق 2006، وحسب مدير مخابرات مالي السابق " بوباوي مايفا" يقول في حوار مع "الخبر" : " يمكن القول أننا رصدنا بوضوح البدايات الأولى للجماعات الإرهابية في الصحراء، سجلنا كيف عمل الإرهابيون على تهيئة المنطقة لاحتضان وجودهم باختراق نسيجها الاجتماعي عن طريق تمكين العلاقة مع زعماء القبائل وبعض التجمعات الإثنية، باستعمال أوراق المصاهرة وتزويج بناتهم من أمراء الجماعات الإرهابية مثل ما هو الشأن مع " مختار بلمختار"³⁴، أيضا رصدنا كيف بدأ التمازج وتوزيع الأدوار بين الإرهابيين وشبكات التهريب والممنوعات على الحدود، عن طريق توفير الحماية لهم وتأمين المسالك، أو بالتسيير المباشر لاستثمارات مالية في تلك النشاطات التي تدر مكاسب مالية هامة، يستعملونها في شراء الولاءات

القبلية، وفي التزويد بالسلح الذي يتم شراؤه من سوق سوداء مفتوحة، تزامن ذلك مع انحصار الإرهاب في الجزائر، تحت ضربات الجيش الجزائري، لذلك فهمنا وهو ما نقله عملاؤنا أن الجماعات الإرهابية تبحث عن منفذ جغرافي لتفك عنها الحصار، وتجنيد متطوعين جدد من أبناء المنطقة³⁵.

فمنذ اندلاع التمرد الأخير في جانفي 2012، أصبحت تلعب هذه الجماعات أدوار بارزة وتمارس نفوذا سياسيا وعسكريا حاسما، وهذه حقيقة لا بد من أخذها في الاعتبار في أي مقارنة تهدف إلى احتواء وحل النزاع، ويبدو هذا أكثر وضوحا في التحالف الذي سيطر على النزاع وهو تحالف الزعيم التارقي المتمرد " إباد أق اغالي " وأفراد آخرين في قبيلة " ايفوغاس " مع تنظيم القاعدة، وفقا لكل الروايات، فقد عقد "إباد اق اغالي" اتفاقا مع قيادات التنظيم بعد أن أحبطت طموحاته لتولي القيادة في تمرد التوارق في جانفي 2012، وبذلك تمكن من البناء على العلاقات التجارية، التي كان قد أقامها مع التنظيم عبر جولات مفاوضات مختلفة للحصول على الفدية منذ العام 2003، من المرجح أن قوة تنظيم القاعدة المالية والعسكرية التي اكتسبها بصورة رئيسية من خلال عمليات الخطف للحصول على الفدية، كانت أساسية في اعتبارات "اق أغالي" التكتيكية، وربما كانت بالقدر نفسه من الأهمية حقيقة أن تنظيم القاعدة أستمر في احتجاز عدة رهائن غداة اندلاع النزاع، ما يعني أنه كان يتوقع الحصول على إيرادات مستقبلية كبيرة، وفي ميزان القوى الذي يتطور بسرعة بين مختلف الجماعات المسلحة في الشمال، ظهر تنظيم القاعدة بوصفها الحَكم الرئيسي بسبب نفوذه المالي، وقد أتاح التحالف لحركة أنصار الدين بزعامة " أق أغالي " بأن تحل بسرعة محل "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بوصفها القوة العسكرية الرئيسية للتوارق.³⁶، إذا كان "أغ اغالي" رأى في هذا تحالف تكتيكي ضروريا يمكن التخلص منه بمجرد أن يصبح تقارب " حركة أنصار الدين " مع تنظيم القاعدة عائقا في مفاوضات تقاسم السلطة فإن قطع العلاقات بينهما ربما لن يكون بتلك السهولة غذ يتفق من راقبوا التطورات في "تمبكتو و"غاو" عن كتب بين ماي وجويلية 2012، على أن قادة تنظيم القاعدة كانوا هم صناع القرار

الحقيقيين في "حركة أنصار الدين"، وإلى حد أقل فرع القاعدة " حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وليس واضحا ما إذا كان " أق أغالي" سيحتفظ بنفوذه السياسي والعسكري، بعد انشاقه عن تنظيم القاعدة، هذا بالإضافة إلى حركة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، والتي برزت بوصفها القوة الرئيسية في " غاو" في ماي وجوان 2012، ما يبين دور المصالح الإجرامية بصورة أكثر وضوحا، ظهرت الجماعة للمرة الأولى والتي ترتبط أبرز شخصيتين عامتين فيها بعلاقات وثيقة " بتنظيم القاعدة للهولة الأولى، ولكن سرعان ما أصبحت قوة مؤثرة عبر اندماجها واشتراكها مع شبكات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة خاصة بعد انهيار الدولة الليبية بعد سقوط نظام العقيد" معمر القذافي"، والتي يرجح أن تعتبر " حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا أداة مؤقتة مريحة"³⁷.

ولكن وبالرغم من أن هناك ارتباط فيما بين كل هذه الجماعات (حركة تحرير أزواد العلمانية، حركة أنصار الدين السلفية، والقاعدة في المغرب الإسلامي)، إلا أن هناك صراعا خفيا فيما بينها، ولعل الشيء الوحيد الذي يجمع هذه الفصائل هو معاداتها للنظام في باماكو³⁸.

رابعا - ماذا نستنتج من أحداث 2012:

ففي ظل هذه الحالة التي وصل إليها شمال مالي، وهذا الوضع غير المستقر، جعل دولة مالي أمام أزمة أمنية حقيقية وأمام مجموعة من التحديات بدءا من تنامي فكرة الانقلابات وإشكالية بناء الدولة، وثانيا كيف تبني مالي استقرارها اقتصاديا في ظل الاستدانة المالية من الخارج وبصفة خاصة من الدول المانحة، وبالتالي هذا الوضع يجعل مالي من بين الدول المرشحة للفشل في المستقبل القريب فقد اختلت مالي، في العام 2010، الرقم (0.309) في مقياس التنمية البشرية. وهو أقل من نصف المعدل العالمي البالغ (0.620).

ويشير تدني الرقم في هذا المقياس إلى ضعف مؤشرات التنمية. ووفقاً لمؤشرات العام 2010 أيضا، تحتل مالي الرقم (2.24) في مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index)، الذي يحوي خمس درجات ويشير الرقم (1) إلى أن

الدولة المعنية تتمتع بوضع سلام نموذجي، ويشير الرقم (5) إلى غياب فادح لحالة السلم والاستقرار. ويبدو أنها الآن قد اقتربت نوعاً ما من هذا الرقم .

وتعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا، كما أنها منتج كبير للقطن في القارة والعالم. وكان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها دولة مستقرة وسط منطقة مضطربة³⁹ .

وأياً يكن الأمر، ففي ظل تلك التطورات التي فرضت نفسها آنذاك ولا تزال، فهي لا تخص مالي وحدها بل الأمن والسلم الإقليمي عامة، والدولي أيضاً، ولاسيما أن مالي أصبحت أمام مشكلة الإرهاب وجماعات التهريب وارتباطها بالجريمة المنظمة وكيفية التخلص منها، وهذا كله فضلاً عن أزمة التوارق والتي كانت من الأسباب المباشرة لبروز كل هذه التهديدات التي تحيط بدولة مالي، بحيث أدى الأمر بالتوارق للمطالبة بالانفصال وإعلان دولة أزواد، لولا تدخل الوساطة الجزائرية وتهدة الأوضاع.

خاتمة:

وهكذا فإن أزمة التوارق في مالي، وما أصبح يعرف اليوم بالمشكلة الأزوادية في شمال مالي نتيجة لعدم التوافق بين الحكومة المالية فيما بينها من جهة والإثنيات في الشمال بزعامة توارقية من جهة أخرى، وما نتج عن هذه الأزمة بالموازاة مع التداعيات الإنسانية خاصة بعد التمرد الأخير ولغاية اليوم، قد ادخل مالي تلك الفترة في فراغ سياسي الأمر الذي ضاعف المخاوف بشأن عدم الاستقرار الإقليمي في عموم المنطقة.

فقد شاهدنا كيف أصبحت منطقة شمال مالي، أكثر خطورة بسبب اضطراب الوضع السياسي في الدولة المالية ذاتها، هذا التطور فرض عليها مزيداً من التحديات حيث باتت معنية بالتصدي لنمط مندمج من التحديات، إذ تلاقت

مصالح المجموعات الناشطة في تهريب السلاح والبشر بمصالح بعض الجماعات السياسية المسلحة، واثلتفت معها ما استدعى التدخل الفرنسي فيها بعملية " سارفال"، وبعدها بارخان.

ومجمل القول أن الإثنيات لا تعد مصدرا ولا سببا في تفكيك الدول، كدولة كانت تعد من أقوى الديمقراطيات في إفريقيا مثل جمهورية مالي، بل بالعكس فالتنوع يمثل عامل قوة وحضارة إذا ما استغل أحسن استغلال، ولكن عندما يتم تسييسه داخليا أو خارجيا، يتحول إلى الحالة العكسية والمتمثلة في الصدام والتضارب، فانعدام عدالة اجتماعية وعدالة توزيعية، وتهميش المركز للأقاليم الأخرى، يعد سببا لثوراتها ودخولها متاهات التمرد والعصيان، وهو مصدر الوعي بالتنوع، وهو بالفعل السبب الرئيسي لتمرد التوارق في مالي ضد الحكومة المالية والذي طال أمده، ولكن من جهة أخرى كلما كانت هناك رغبة في الوصول إلى توافق في حالة مثل هذه النزاعات الطويلة الأمد، واللجوء إلى الحوار من خلال الوساطة، واتخاذ سياسات ناجعة في الاستجابة لمطالب الجماعات الإثنية، وترجمتها، كلما كانت هناك إمكانية إدارة التعدد والتنوع الإثني والحفاظ على أمن الدولة ككل، وهو ما نشاهد اليوم من جهود دبلوماسية بزعامة جزائرية بعد الوصول إلى اتفاق بين جميع الفصائل المسلحة في الشمال والحكومة المالية.

هوامش:

¹ _Smith,Anthony.D, "The Ethnic Sources of Nationalism",in Browne MichaelE,(ed)Ethnic conflict and International Security, Princeton, N.J,Princeton university press, pp29-30.

² _AnthonyDsmith, National identity, london, penguin books 1995,p39.

* _ التوارق: هم اتحادات ومجموعات قبلية كبرى، جمعتها خصوصية الصحراء من قرون ما قبل الميلاد إلى يومنا هذا، وقد اختلفت الآراء ونسب هذه الفئة العريقة والمختلفة، فالبعض اعتبرهم من الأصول العربية البحتة والبعض الآخر يرجع نسبهم إلى الفوقازيين والفينيقيين والقرطاجيين، ولمزيد من التفاصيل انظر:

- محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغيير: دراسة سوسولوجية أنثروبولوجية في التغيير الاجتماعي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

³ _ Présentation du mali,Données générales et gographique :

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo-833/mali-350/présentation-du-mali-996/index-html.2010.04.21>

⁴ _ عبد العزيز يحي، إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى القرن 20، الجزائر: دار هومة للطبع والنشر، 2001، ص، 19.

⁵ _ مالي، عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

⁶ _ توفيق المدني، "تداعيات إعلان التوارق إقامة دولتهم في مالي"، جريدة المستقبل الصادرة عن الشركة العربية المتحدة للصحافة، الثلاثاء 01 ماي 2012، ص، 19.

*خلفه " توماني توري" لأن " ألفا عمر كوناري" قال أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية في الانتخابات الرئاسية القادمة احتراماً لدستور البلاد الذي ينص على أن لا يتولى الرئيس أكثر من فترتين رئاسيتين، فتحتى في 2002 وخلفه " أمادو توماني توري" الذي أعيد انتخابه للمرة الثانية عام 2007، وكانت انتخابات تحت إشراف قضائي على نطاق واسع لتكون حرة ونزيهة. لمزيد من التفاصيل أنظر: <http://www.moqatel.com/behoth/dwal.mali/index.html>

⁷ _ محمد أبو الفضل، « الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي »، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، 1991، ص، 193.

⁸ _Modibo keita,La résoulustion du conflit touareg au mali et au

niger,groupe de recherche sur Les interventions de paix dans les
conflits inter ethniques,GPRPCI,canada, juillet 2006,p10.

9_Abdenour Ben antar, « La sécurité nationale algérienne dans les
années 90 : entre la méditerranée le Sahara,The maghreb Review
,vol118,3-4,1993,p158

10_ أحمد شنة، العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات
جزائرية،(الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، بدون تاريخ)، ص 96.

11 _ الحاج ولد إبراهيم، أزمة الشمال المالي، انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة
للدراسات، 12 فيفري 2012، ص 02، في:

[http:// studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)

12_ Annette lohmann,op,cit,p06.

13_ Philippe Baqué, Nouvel enlissement des espoirs de paix dans le
conflit touareg au Mali,avril 1995 :

<http://www.monde.diplomatique.fr/cartes/touaregs>.

14_ Annette Lohmann ,who owns the sahara ?old conflicts,New
Menaces: Mali and the central sahara between the touareg, AlQaida
and organized crime,Friedrich–Ebert–Stifting,Abuja,Nigeria,2011,p06.

15_ Ibid.

16 _ فريدة لكحل، الأزواد من قبائل مهاجرة إلى دولة تعلن استقلالها، في:

<http://www.echorouk online.com/ara/article/126285.html>2012.04.06

17_ الحاج ولد إبراهيم، أزمة الشمال المالي، مرجع سبق ذكره.

18 _ Ferdaous Bouhleb, Hardy, Yvan Guichoua, Abdoulaye Tamboura ,

Crises touarégues au niger et au Mali,lfri programme Afrique

Subsaharienne, Janvier 2008,p05.

19 _ Annette lohmann,op,cit,p06.

20_ الحاج ولد إبراهيم، أزمة الشمال المالي، مرجع سبق ذكره، ص 02،03.

21_ فريدة لكحل، الأزواد من قبائل مهاجرة إلى دولة تعلن استقلالها، مرجع سبق ذكره.

- 22_ محمد سعيد باه، التمرد هل يقود إلى إقامة دولة "طوارقية" في غرب إفريقيا؟، مجلة المجتمع العدد 1999، 21 أبريل 2012.
في: <http://magmj.com/index.jsp?>
- 23_ سيدي المختار محمد الصالح جالو، الأزمة في شمال مالي في: باماكو
<http://www.iumsonline.net/ar/default.asp/2012-04-20>
- 24_ عبد الجليل زيد المرهون، الحرب الجديدة في مالي، في:
<http://www.alriyadh.com/article716527.html>. 2012-03-09
- 25_ محمد سعيد باه، التمرد في مالي...، مرجع سبق ذكره.
- 26_ محمد بن أحمد، "الحرب في شمال مالي منحت للقاعدة مزيداً من القوة"، جريدة الخبر، العدد 21، 6637 فيفري 2012، ص 03.
- 27_ محمد سعيد باه، التمرد في مالي...، مرجع سبق ذكره.
- 28_ محمد سعيد باه، التمرد في مالي...، المرجع السابق
- 29_ مصطفى صايح، الحسابات الجيوبوليتيكية في الساحل، في
[http://www.facebook.com/notes/2012/03/27:](http://www.facebook.com/notes/2012/03/27)
- 30_ نفس المرجع السابق
- 31_ سيدي المختار محمد الصالح جالو، الأزمة في شمال مالي، مرجع سبق ذكره.
- 32_ Emily Hunt, 'Islamist Terrorism in North Western Africa A'Thorm in Neck' of the united states?', policy focus, February 2007, p11.
- 33_ DaoudArezki, 'Should North Africa brace for more terror attacks?', the North Africa journal, February 26, 2007.
- 34_ مدير مخابرات مالي السابق.. بويباي مايعا"، يكشف ل "الخبر" للكاتب: المدير العام، البوابة المعرفية في:
<http://96.31.95.42/ELWEVA//NEWS.PHP?ACTION=VIE&ID=85W>
- 35_ نفس المرجع السابق
- 36_ ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، سبتمبر 2012 ص PDF، 16
- 37_ نفس المرجع السابق، ص

38_ نفس المرجع، ص 17.

39_ أزمة مالي... ومستقبل الأمن بمنطقة الساحل، جريدة إسلام توداي، السبت 26 ماي 2012، في: http://www.alhassad.net/spip.php?article_7293